

رئيس الدائرة الاقتصادية في المؤتمر لـ «الميثاق»:

إهدار تريليون و194 ملياراً من موازنة الدولة!

موازنة وزارة النقل من 849 مليون ريال عام 2012م إلى 14 مليار عام 2014م، وارتفعت موازنة الجهاز المركزي للإحصاء من مليار ريال عام 2012م إلى 9,8 مليار ريال عام 2014م.

الاقتصاد الوطني

وقارن الجدي بين مؤشرات الاقتصاد الوطني بين عام 2009م وعامي 2013 و2014م، والتي تبين مدى التدهور الذي لحق بالاقتصاد، حيث بلغ الاحتياطي من النقد الأجنبي عام 2009م 7 مليارات دولار، وانخفض في عام 2014م إلى 5 مليارات، وزادت النفقات العامة من 1,9 تريليون ريال إلى 2,8 تريليون وزادت الإيرادات العامة من 1,5 تريليون ريال إلى 2,2 تريليون خلال نفس الفترة.

كما ارتفع عجز الموازنة من 427 مليار ريال إلى 600 مليار، وارتفعت نسبة البطالة من 17% إلى 60%، ونسبة الفقر المدقع من 17% إلى 34% ونسبة الفقر المطلق من 40% إلى 54,5%.

أما معدل النمو الاقتصادي فقد تراجع من 7,8% عام 2010م إلى 5% عام 2013م، وزادت المديونية الخارجية من 5,9 مليار دولار عام 2009م إلى 7,3 مليار عام 2013م.

كما انخفضت الصادرات من 7,7 مليار دولار عام 2010م إلى 4,2 مليار عام 2013م، والصادرات النفطية من 4,4 مليار دولار عام 2009م إلى 2,6 مليار دولار عام 2013م، فيما تراجعت حصة الحكومة من الصادرات النفطية من 30,9 مليون برميل عام 2009م إلى 24 مليون برميل عام 2013م.

نفقات الدولة لا تأخذ في الاعتبار الأوضاع الاقتصادية



وعدم وفاء بعض المانحين بالتعهدات التي التزموا بها لهذه المرحلة في مؤتمر الرياض عام 2012م! مشيراً إلى أن إجمالي بعض البيانات المختارة مع النفقات غير الموزعة بلغ حوالي تريليون و194 مليار ريال.

نفقات غير مبررة

وقال الجدي: هناك زيادة غير مبررة في موازنة بعض الجهات في جانب الاستخدامات العامة، فعلى سبيل المثال ارتفعت موازنة مجلس النواب من 5,8 مليار ريال عام 2012م إلى حوالي 7,2 مليار في موازنة عام 2014م، وارتفعت موازنة وزارة الخارجية من 10,4 مليار ريال عام 2012م إلى 12 مليار عام 2014م، وارتفعت موازنة وزارة التخطيط والتعاون الدولي من 9,4 مليار ريال عام 2012م إلى 19 مليار عام 2014م، كما ارتفعت

انتقد رئيس دائرة الاقتصاد والاستثمار بالأمانة العامة للمؤتمر الشعبي العام يحيى محسن الأخذ في الاعتبار الأوضاع الاقتصادية الراهنة التي تمر بها البلاد، وخاصة ارتفاع عجز الموازنة العامة للدولة وزيادة معدلات الفقر والبطالة واستمرار الأعمال التخريبية التي تستهدف أنابيب النفط والغاز وخطوط نقل الكهرباء.

وأشار الجدي في حديث مع «الميثاق» إلى ارتفاع النفقات من 2 تريليون و96 مليار ريال عام 2011م إلى 2 تريليون و814 مليار ريال عام 2012م، واستمرار الزيادة في النفقات العامة حتى وصل تقدير عام 2014م إلى 2 تريليون و884 مليار ريال.

كتب/ المحرر الاقتصادي

سابقة، فمثلاً في عام 2012م قدرت نفقات هذا الباب بمبلغ 572 مليار ريال، في حين أن الفعلي لهذا العام بلغ 885 مليار ريال أي بزيادة قدرها 313 مليار ريال، وتعاود الحكومة هذا الانحراف في التقدير في موازنة عام 2013م، حيث قدرت هذا الباب بمبلغ 587 مليار ريال إلا أن الفعلي الأولي بلغ 802 مليار ريال أي بزيادة تقدر بحوالي 225 مليار ريال، ومع ذلك فإن الحكومة لم تستنفد من هذا الانحراف مكررة الخطأ في موازنة عام 2014م، حيث قدرت نفقات هذا الباب بمبلغ 561 مليار ريال.

ولاحظ الجدي من بعض فصول وينود وأنواع جانب الاستخدامات العامة أرقاماً فلكية وكأن اليمن تعيش في استقرار وازدهار اقتصادي وأنها تنعم بالموارد الاقتصادية اللازمة التي تلبى هذه الاحتياجات، ولا يوجد بها أي اختلالات اقتصادية وشحة في الموارد

وقال الجدي إن هناك اختلالاً واضحاً في الموازنة العامة في جانب الاستخدامات العامة بين التقدير الفعلي لها، ففي عام 2012م كان تقدير الاستخدامات العامة حوالي 2 تريليون و672 مليار ريال، إلا أن الفعلي لنفس العام كان 2 تريليون و814 مليار ريال، بمعنى أن الفارق بين التقديري والفعلي حوالي 136 مليار ريال، وفي عام 2013م كان تقدير الاستخدامات حوالي 2 تريليون و768 مليار ريال إلا أن الفعلي الأولي لنفس العام كان حوالي 2 تريليون و804 مليار ريال، وذلك بزيادة بين الفعلي والتقديري حوالي 36 مليار ريال.

اختلال

ولفت الجدي إلى وجود اختلال على مستوى أبواب الاستخدامات العامة، حيث أن الحكومة قدرت نفقات الباب الثالث «الإعانات والمنح والمنافع الاجتماعية» دون الاستفادة من النفقات الفعلية لسنوات

جدول (1) الموازنة العامة (جانب الاستخدامات) خلال الفترة 2011-2014م

السنوات	2011	2012	2013	2014
البيان	فعلي (مليار)	تقديري (مليار)	تقديري (مليار)	تقديري (مليار)
الباب الأول: أجور وتعميمات العاملين	711	886	906	977
الباب الثاني: نفقات على السلع والخدمات والممتلكات	428	613	650	708
الباب الثالث: الإعانات والمنح والمنافع الاجتماعية	715	572	587	561
نفقات غير مبررة	36	37	48	52
الباب الرابع: اكتساب الأصول غير المالية	148	430	385	410
الباب الخامس: اكتساب الأصول المالية وتسييد الخصوم	58	134	192	176
الإجمالي العام	2096	2672	2768	2884

جدول رقم (2) النفقات غير الموزعة

البيان	2011 فعلي (مليار)	2012 فعلي (مليار)	2013 فعلي (مليار)	2014 تقديري (مليار)
الباب الأول	239	288	297	308
الباب الثاني	73	85	73	73
الباب الثالث	33	36	33	33
الباب الرابع	12	9	8	8
الإجمالي	357	418	411	422

جدول رقم (3) بعض فصول وينود وأنواع الموازنة

البيان	2011 فعلي (مليار)	2012 فعلي (مليار)	2013 فعلي (مليار)	2014 تقديري (مليار)
المكافآت وأجور العمل الإضافي (311)	19	24	18	20
خدمات المواقف (مياه - إنارة) (112)	15	21	21	20
مستلزمات المكاتب (أدوات مكتبية - كتب) (212)	12	14	13	14
الضيافة (412)	6	6	7	7
نقل وانتقالات عامة (نقل مهمات - انتقالات داخلية - حضور مؤتمرات خارجية) (512)	8	8	9	9
نفقات سلعية أخرى (أغذية - نفقات أخرى) (812)	67	112	140	148
وقود وزيوت (1222)	6	7	8	8
المنافع الاجتماعية (المساعدات والمعاشات لغير الموظفين) (33)	122	163	153	144
اكتساب الأصول الثابتة (14)	147	200	376	402
الإجمالي بدون النفقات غير الموزعة	402	555	745	772
إجمالي النفقات غير الموزعة (من الباب الأول إلى الباب الرابع)	357	418	411	422
الإجمالي	777	973	1156	1194
النسبة من إجمالي الاستخدامات	37%	35%	41%	41%
إذا تم تخفيض بنسبة 50% من الإجمالي	389	487	578	597

جدول رقم (4) موازنة بعض الجهات الحكومية بين 2011م و 2014م

الجهة	2011 (مليار)	2012 (مليار)	2013 (مليار)	2014 (مليار)
مجلس النواب	5	5,8	6,4	7,2
وزارة الخارجية	10,8	10,4	15,7	12
وزارة التخطيط	10	9,4	17,4	19
وزارة الخدمة المدنية	2,7	3,5	5,4	5,3
وزارة المالية	8,8	38	12,6	15
وزارة الشباب	2,3	3,4	5,4	5,8
وزارة الداخلية	123	149	153	159
وزارة الدفاع	344	404	397	405
وزارة النقل	573 مليون	849 مليون	4	14
الجهاز المركزي للإحصاء	740 مليون	1,1	3,5	9,8
جهاز الأمن السياسي	12	13,9	14	17
صندوق التقاعد العسكري	59	83	70	73
صندوق تقاعد الداخلية والأمن	34	47	43	54
الاعتمادات المركزية	318	827	670	687



بعد الاعتداء على الحباري

الغرفة التجارية بالعاصمة تدعو للتصعيد لوقف الاعتداءات على المستثمرين

الممارسات الضارة ببيئة الاستثمار وصولاً إلى بيئة استثمارية مشجعة تدعم الاستقرار في اليمن. وعبرت الغرفة التجارية عن احتفائها بحقها القانوني في ملاحقة جميع المقصرين في حماية منتسبيها عبر الطرق القانونية المكفولة.

وشددت على أن القطاع الخاص والغرفة التجارية تحديداً قد أوصلت رسائل رجال المال والأعمال بخصوص تحقيق شروط السلامة والإمان للأعمال الاستثمارية لكل المعنيين في الدولة ولكنها لا تجد الاهتمام الكافي بتوفير المناخات الآمنة التي تسهم في تحقيق متطلبات النشاط الاقتصادي الفاعل ما يعزز القناة بضعف الأجهزة المعنية في التعاطي مع قضاياها، وجددت المطالبة بتفعيل الأجهزة الأمنية وتحسين عملها بما يساهم في تحقيق قيادة الدولة حتى يتم إيقاف هذه



الاستثمارات والأنشطة التجارية والصناعية في أمانة العاصمة. ودعت القطاع الخاص بكافة أعضائه تعزيز تعاونهم للتصدي لمحاولات إعاقة أعمالهم والعمل بروح الفريق الواحد في تصعيد مطالبهم لقيادة الدولة حتى يتم إيقاف هذه

داننت الغرفة التجارية الصناعية بأمانة العاصمة الهجوم المسلح على منزل رجل الأعمال علي محمد الحباري بحي الحصبية في أمانة العاصمة مساء الاثنين ما أدى إلى سقوط قتيل وسبعة جرحى وطلابت الغرفة التجارية في بيان لها تلقيت الميثاق نسخة منه رئيس الجمهورية ورئيس الوزراء سرعة التحرك لضمان حرية وأمن النشاط الاقتصادي والاستثماري ومتابعة الأجهزة المعنية في القيام بمهامها المناطة بها.

وحملت الحكومة وأجهزتها الأمنية مسؤولية سرعة القبض على الجناة المعتدين على رجل الأعمال الحاج / علي محمد الحباري وتقديمه للعدالة ليبنالوا جزءاً هم العادل. كما طالبت الغرفة التجارية وزير الداخلية بتقديم تصور واضح لحماية

الامم المتحدة: 15 مليون يمني يعانون انعدام الامن الغذائي

اليمن تواجه أكبر الأزمات الإنسانية



الانهمار الاقتصادي" ويحتاج لإصلاحات مالية على المدى الطويل فضلا عن استثمارات كبيرة في سبل العيش والزراعة وتوفير الخدمات الأساسية لمنع الأزمة من التفاقم و"لوقف عدم الاستقرار الذي يهدد بالامتداد إلى المنطقة".

من جهته ذكر شبهان " في اليمن هناك أعداد هائلة من الأطفال حياتهم مهددة من سوء التغذية والتخلف المزمن واستمرار انعدام الأمن.

وشدد على أن "ال فشل في التصرف بحزم لمعالجة الاحتياجات الإنسانية سيؤدي ليس فقط إلى أزمة إنسانية أخرى ولكن سيقوض مكاسب السلام وبناء الدولة التي تحققت في العامين الماضيين.

وأوضح أن التمويل لكل من اليمن والصومال هو في "مستويات منخفضة بشكل خطير" داعياً المانحين للمساعدة في البناء على المكاسب التي تحققت في كلا البلدين وحذر من أنه "إذا لم نتحرك الآن فلا مفر من النكسات التي ستكون لها تداعيات تتجاوز الصومال واليمن".

حذر مسئولون في الأمم المتحدة من تدهور الوضع الإنساني في اليمن والصومال وأكد أن الأزمات في كلا البلدين ستزداد سوءاً ما لم يتحرك المجتمع الدولي لتجنب حدوث "انهيار" اقتصادي.

ودعا كل من مدير العمليات لمكتب تنسيق الشؤون الإنسانية (أوتشا) جون جينغ ومدير حالات الطوارئ لصندوق الأمم المتحدة للطفولة (يونيسيف) تيد شبهان في مؤتمر صحفي عقب زيارة لمدة أسبوع إلى الصومال واليمن إلى اتخاذ "إجراءات عاجلة" لمعالجة الاحتياجات الفورية وبرامج على المدى الطويل لمواجهة عدم الاستقرار.

وقال جينغ إن أكثر من نصف السكان في اليمن أي ما مجموعه 14,7 مليون شخص بحاجة إلى المساعدة الإنسانية مشيراً إلى انعدام الأمن الغذائي الحاد واستمرار حالة عدم الاستقرار والصراع وغياب الخدمات الأساسية ما جعلها واحدة من أكبر الأزمات الإنسانية في العالم.

وحذر من أن اليمن يعاني من نقص التمويل وهو على "حافة